



(٥٠٩) (٥٣٦)

العدد السابع

والعشرون

التدخل التركي في سوريا بعد ٢٠١١: دراسة تحليلية من منظور الواقعية الإستراتيجية وتأثيرها على الأمن والعلاقات الإقليمية

سنور فيصل عزيز بالاني

مجلة زانكو للعلوم الإنسانية، جامعة صلاح الدين/ أربيل، إقليم كردستان، العراق

snoor.balani@su.edu.krd

المستخلص:

منذ اندلاع الأزمة السورية عام ٢٠١١، شهدت سوريا انهيارًا تدريجيًا في مؤسسات الدولة ووظائفها السيادية، مما أدى إلى فراغ استراتيجي في بنية الأمن الإقليمي للشرق الأوسط، وخلق تحديات وفرص أمام الفواعل الإقليمية والدولية. في هذا السياق، برزت تركيا كفاعل محوري يسعى إلى إعادة تشكيل التوازنات الجيوسياسية في المحيط العربي، مستندة في تحركاتها إلى منطق الواقعية السياسية الذي يركز على تعظيم القوة الوطنية وحماية المصالح القومية.

يتناول هذا البحث الاستجابة التركية لانهيار الدولة السورية من خلال إطار نظرية الواقعية الكلاسيكية، عبر تحليل استراتيجي يجمع بين أدوات التحليل النوعي والمؤشرات الكمية. يركز البحث على ثلاثة محاور رئيسة: التدخلات العسكرية التركية في الشمال السوري، سياساتها تجاه ملف اللاجئين السوريين، والمسارات الدبلوماسية والأمنية التي اعتمدتها أنقرة لتعزيز نفوذها الإقليمي واحتواء التهديدات. وتشير النتائج إلى أن تركيا انتهجت سياسة خارجية متعددة الأبعاد تمزج بين الردع العسكري، والتحرك الدبلوماسي، وإعادة التوقيع الجغرافي، بما يتلاءم مع أولوياتها الاستراتيجية. كما يُظهر التحليل أن السلوك التركي تأثر بوضوح بمبادئ الواقعية السياسية، من خلال التركيز على حفظ التوازن الإقليمي، احتواء التنظيمات المسلحة العابرة للحدود، والتعامل مع التحديات الناشئة عن التمددات الإقليمية المناوئة. وبهذا، تبدو تركيا قد وظفت الأزمة السورية كفرصة لإعادة هندسة دورها الإقليمي وفقًا لمصالحها القومية العليا.

الكلمات المفتاحية: تركيا، الأزمة السورية، الواقعية السياسية، الأمن الإقليمي، المصالح الوطنية، التدخل العسكري، التوازنات الجيوسياسية، السياسة الخارجية التركية.



The Turkish Intervention in Syria after 2011: An Analytical Study from the Perspective of Strategic Realism and Its Impact on Security and Regional Relations

Snoor Faisal Aziz Balani, Zanco Journal for Human Sciences, Salahaddin University-Erbil, Kurdistan Region, Iraq
snoor.balani@su.edu.krd

Abstract:

Since the outbreak of the Syrian crisis in 2011, Syria has witnessed a gradual collapse of state institutions and sovereign functions, leading to a strategic vacuum in the regional security architecture of the Middle East, and creating challenges and opportunities for regional and international actors. In this context, Turkey has emerged as a pivotal actor seeking to reshape geopolitical balances in the Arab world, basing its actions on the logic of political realism, which focuses on maximizing national power and protecting national interests.

This research deals with the Turkish response to the collapse of the Syrian state through the framework of classical realism theory, through a strategic analysis that combines qualitative analysis tools and quantitative indicators. The research focuses on three main axes: Turkey's military interventions in northern Syria, its policies towards the Syrian refugee file, and the diplomatic and security tracks adopted by Ankara to strengthen its regional influence and contain threats. The results indicate that Turkey has pursued a multidimensional foreign policy that combines military deterrence, diplomatic action, and geographic repositioning, in line with its strategic priorities.

The analysis also shows that Turkish behavior has been clearly influenced by the principles of realpolitik, by focusing on maintaining regional balance, containing transnational armed organizations, and dealing with challenges arising from adverse regional expansions. In doing so, Turkey seems to have used the Syrian crisis as an opportunity to re-engineer its regional role in accordance with its supreme national interests.



Keywords: Turkey, Syrian crisis, political realism, regional security, national interests, military intervention, geopolitical balances, Turkish foreign policy.

١-مقدمة

منذ عام ٢٠١١، دخلت سوريا في مرحلة من الانهيار التدريجي لبنيتها المؤسسية، ما أسفر عن تآكل وظائف الدولة، وتحول أراضيها إلى مسرح لتفاعلات أمنية وجيوسياسية معقدة. هذا التحول لم يُنتج أزمة داخلية فحسب، بل أفرز فراغاً استراتيجياً في البيئة الإقليمية للشرق الأوسط، زاد من تعقيد التوازنات القائمة وفتح المجال أمام فواعل تقليديين وغير تقليديين لإعادة رسم معالم النفوذ الإقليمي. في هذا السياق، وجدت تركيا نفسها أمام معادلة أمنية مركبة، فرضتها اعتبارات الجغرافيا السياسية، والروابط التاريخية، وتشابك المصالح مع مختلف أطراف الصراع. وقد تفاعلت أنقرة مع هذه الأزمة من خلال تبني مقاربة متعددة الأبعاد، جمعت بين التدخل العسكري المباشر في الشمال السوري، وإدارة واحدة من أعقد أزمات اللجوء في العصر الحديث، فضلاً عن انخراطها في ترتيبات دبلوماسية دقيقة مع قوى دولية كبرى مثل روسيا والولايات المتحدة.

يهدف هذا البحث إلى تحليل التوجهات التركية تجاه الأزمة السورية من خلال منظور نظرية الواقعية السياسية، بوصفها أحد الأطر النظرية الكلاسيكية في تحليل سلوك الدول في بيئات دولية فوضوية. وتُركّز الواقعية على مفاهيم محورية مثل تعظيم القوة، والمصلحة القومية، وردع التهديدات، وإعادة هندسة توازن القوى. من خلال هذه العدسة، تسعى الدراسة إلى اختبار مدى تجسيد السياسات التركية لمبادئ الواقعية، وقراءة دوافعها الاستراتيجية في ضوء التطورات الميدانية والسياسية داخل سوريا وحولها.

تعتمد الدراسة على منهجية تحليلية تجمع بين أدوات البحث النوعي (تحليل الوثائق، الخطاب السياسي، السياسات الرسمية) ومؤشرات كمية داعمة، لفهم أنماط السلوك التركي وتقييم تأثيرها في توازنات القوى الإقليمية. كما تسعى إلى تقديم قراءة نقدية لفهم ديناميات الدور التركي في ضوء تحولات النظام الإقليمي، وتنامي الفواعل من غير الدول، وإعادة تشكيل خارطة التحالفات في الشرق الأوسط.

١-١ أهداف البحث: يسعى البحث إلى تحقيق الهدف الأساسي المتمثل في تحليل الاستراتيجية التركية تجاه انهيار الدولة السورية من منظور واقعي سياسي. ويمكن تقسيم هذا الهدف إلى النقاط



الفرعية الآتية: ١- دراسة العوامل المحفزة للتدخلات العسكرية والسياسة الدبلوماسية التركية ضمن إطار النظرية الواقعية.

٢- التعرف على دور التحديات الأمنية وصراعات القوة في تشكيل تحركات تركيا وتحالفاتها.

٣- تقييم طموحات تركيا الإقليمية وعلاقتها بمبادئ الواقعية السياسية مثل المصالح القومية وتعظيم القوة.

١-٢- منهجية البحث:

يعتمد البحث على منهج تحليلي-تفسيري ذي طبيعة نوعية/كمية. تم جمع البيانات النوعية من مصادر أكاديمية (كتب ودراسات محكمة، أوراق سياسات، بيانات حكومية رسمية)، فيما تم استعمال بيانات كمية لقياس الأثر (عدد اللاجئين، التوزيع الجغرافي للتدخلات، الإنفاق العسكري، والتأثيرات الاقتصادية)، لتقديم فهم مركّب للدوافع والنتائج.

١-٣- حدود البحث:

التحديد نطاق الدراسة وضبط متغيراتها بما يضمن التركيز والوضوح، تم اعتماد مجموعة من الحدود المنهجية تشمل الحدود الزمنية والمكانية والبشرية والنوعية، على النحو الآتي:

١-١-٣- الحدود الزمنية:

تمتد الدراسة من عام 2011، وهو العام الذي بدأت فيه الأزمة السورية وأدى إلى انهيار تدريجي في بنية الدولة، وصولاً إلى عام 2024 قبل سقوط النظام السابق، الذي يُمثّل المرحلة الأخيرة من التطورات السياسية والأمنية ذات الصلة بالسياسة التركية تجاه سوريا. ويتيح هذا الإطار الزمني تتبع التحولات في السلوك التركي من البعد الدبلوماسي إلى التدخل العسكري والتموضع الاستراتيجي.

١-٢-٣- الحدود المكانية:

تتركز الدراسة على تركيا وسوريا، ولا سيما المناطق الشمالية من سوريا التي شهدت تدخلات تركية مباشرة (مثل إدلب، عفرين، تل أبيض، ورأس العين). كما تشمل الدراسة التفاعلات التركية مع القوى الدولية والإقليمية المؤثرة في الملف السوري، بما في ذلك روسيا، الولايات المتحدة، إيران، والفاعلين من غير الدول.

١-٣-٣- الحدود البشرية:

تركّز الدراسة على الجهات الفاعلة المرتبطة بصنع وتنفيذ السياسة التركية تجاه الأزمة السورية، وفي مقدّمتها صانعو القرار السياسي والأمني في أنقرة، القوات العسكرية التركية العاملة في الشمال



السوري ، فضلا عن اللاجئين السوريين في تركيا بوصفهم أحد محاور السياسة التركية الداخلية والخارجية، والجهات المسلحة وغير الحكومية الناشطة في شمال سوريا.

٣-١-٤- الحدود النوعية:

تعتمد الدراسة على تحليل السياسة الخارجية التركية تجاه الأزمة السورية من منظور نظرية الواقعية السياسية، مع التركيز على مفاهيم مثل المصلحة القومية، القوة، الردع، وتوازن القوى. وتشمل محاور البحث: التدخلات العسكرية التركية، سياسات إدارة اللاجئين، والتحركات الدبلوماسية التركية. ولا تشمل الدراسة الجوانب القانونية أو الأخلاقية للسياسات التركية، كما تستبعد المواقف الحزبية أو الداخلية التركية من الأزمة.

٤-١-٤- إشكالية البحث:

- إلى أي مدى تتطابق الاستراتيجية التركية في التعامل مع الأزمة السورية مع المبادئ الأساسية لنظرية الواقعية السياسية؟

- هي العوامل التي دفعت أنقرة إلى تبني نهج يستند إلى القوة والمصلحة بدلاً من المقاربات الليبرالية أو الإنسانية؟

٥-١-١- فرضية البحث: تؤكد فرضية البحث أن السياسة التركية تجاه سوريا تعكس توجهاً واقعياً تقليدياً، إذ تركز أنقرة على حماية أمنها القومي، وتعظيم نفوذها الإقليمي، وموازنة التهديدات المحتملة من خلال أدوات القوة الصلبة والتحالفات البراغماتية.

٢-دراسات سابقة

تعددت الدراسات التي تناولت السياسات التركية تجاه سوريا منذ اندلاع الأزمة عام ٢٠١١، وانقسمت إلى ثلاثة اتجاهات رئيسية: الأول يركز على الأبعاد الأمنية والعسكرية، والثاني يُعنى بالملف الإنساني (اللاجئين)، والثالث يتناول التحالفات والتحويلات الجيوسياسية. غير أن أغلب هذه الدراسات افتقرت إلى توظيف منظم لنظرية الواقعية لفهم السلوك التركي ضمن سياق إقليمي ودولي معقد.

في دراسة (Gürcan, 2019) ، جرى تحليل التدخلات العسكرية التركية من زاوية الأمن القومي، إذ عدت الدراسة أن تركيا تسعى لحماية حدودها من التهديدات الكردية، دون ربط مباشر بالإطار النظري الواقعي. بالمثل، ركزت دراسة (Gürcan, M. 2019) " على عملية "درع الفرات" بوصفها



خطوة استباقية لتعطيل أي ترتيبات أمنية غير مواتية لتركيا، كما أبرزت طبيعة التفكير العسكري التركي الميداني في شمال سوريا

أما على مستوى الملف الإنساني، فقد تناولت دراسة (İçduygu, A. 2015) (البعد الأخلاقي في سياسات أنقرة تجاه اللاجئين، معتبرة أن تركيا تحاول تحسين صورتها الدولية في إطار خطاب إنساني، رغم أن الممارسات الفعلية تعكس مصالح أمنية داخلية. بينما تشير دراسات أخرى، مثل (Kirişci, K. 2014)، إلى أن الملف الإنساني تحول إلى أداة تفاوضية مع الاتحاد الأوروبي، خاصة في أعقاب اتفاقية ٢٠١٦ حول إعادة قبول اللاجئين.

أما التوجه الثالث، فقد ركزت فيه دراسة (Phillips, C. 2020) على الديناميكيات الجيوسياسية، ووصفت السياسة التركية بأنها "واقعية براغماتية" توازن بين روسيا والولايات المتحدة، في إطار تعددية متغيرة وتحالفات مرنة.

الثغرة البحثية التي يعالجها البحث الحالي:
يقدم هذا البحث نموذجاً تركيبياً لفهم السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا من خلال عدسة النظرية الواقعية التقليدية والمعاصرة، مع تدعيم ذلك ببيانات كمية ونوعية، وهو ما يمنحه ميزة مقارنة بالدراسات السابقة التي كانت جزئية أو وصفية في معظمها.

٣- الإطار النظري: فهم النظرية الواقعية في العلاقات الدولية.

يعتمد هذا البحث على النظرية الواقعية كنموذج تفسيري لسلوك تركيا تجاه الأزمة السورية، وفق الرؤية التي ترى أن الفوضوية هي السمة الأساسية للنظام الدولي، وأن الدول هي الفاعل الأساسي الذي يدفعه السعي لتحقيق المصالح الوطنية، تعظيم القوة، وردع التهديدات.

٣-١ الواقعية التقليدية: تركز الواقعية التقليدية على الطبيعة العدوانية للإنسان كجذر للصراع وتسعى لتحليل تصرف القادة انطلاقاً من تطلّعاتهم للقوة والبقاء. يظهر هذا المفهوم في الخطاب التركي المتكرر حول تهديدات تاريخية وحدودية تبرر التدخلات العسكرية. (Morgenthau, H. 1948)

٣-٢ الواقعية البنوية: ابتكر والتز توجهاً يركز على بنية النظام الدولي وتوزيع القوة بين الدول، مهتماً بما يفرضه النظام أكثر من نوايا الدول. وفق هذا المنظور، يمكن تفسير سلوك تركيا كرد فعل للحفاظ على مكانتها داخل النظام الإقليمي المتغير بفعل الانهيار السوري (Waltz, K. 1979).



٣-٣- الواقعية الهجومية: الواقعية الهجومية: وفقاً لجون ميرشايمر (2001)، تسعى الدول لتعظيم هيمنتها كلما أتيحت لها الفرصة. يمكن تطبيق هذه الفكرة على التمدد التركي شمال سوريا عبر إنشاء مناطق آمنة لتعزيز مكانتها الاستراتيجية مقابل الخصوم. مرجع: (Mearsheimer, J. 2001):
٣-٤- تطبيق الواقعية على السياسة التركية:

تعكس التحركات التركية تجاه سوريا ملامح واضحة للواقعية في أشكالها المختلفة، خاصة الواقعية الهجومية من حيث توسيع النفوذ العسكري وتحقيق مكاسب استراتيجية ضمن بيئة إقليمية مضطربة. ونرى ذلك أيضاً عبر التحالفات البراغمية التي أقامت تركيا (مع روسيا وقطر، وحتى التنسيق مع إيران في محادثات أستانة)، إذ يتم توظيف القوة بعيداً عن الأبعاد الأيديولوجية. النظرية الواقعية تُعدّ ركيزة أساسية في العلاقات الدولية بسبب تركيزها على الدولة والفوضى في النظام العالمي والمصلحة الوطنية.

فضلاً عن الفوضى الموجودة في النظام الدولي. تركز الواقعية التقليدية على الإنسان كعامل رئيس في النزاعات على السلطة، في حين أن الواقعية الحديثة تؤكد على جوانب أخرى. (١٩٧٩ Waltz, إن هيكل النظام الدولي يؤثر على تصرفات الدول. يساعد كل من الرؤيتين في فهم كيفية استجابة تركيا لتفكك سوريا، ويبرز التحديات الأمنية واستراتيجيات توازن القوى.

أحد المبادئ الرئيسة للواقعية هو مشكلة الأمن، والتي تفترض أن محاولات الدولة لتعزيز أمنها قد تؤدي في كثير من الأحيان إلى زيادة عدم الأمان بين الدول المجاورة. وهذا يمكن أن يؤدي إلى سباق تسلح أو حتى نزاعات. مخاوف تركيا الأمنية بخصوص قوات وحدات حماية الشعب الكردية، التي تراها أنقرة امتداداً لحزب العمال الكردستاني، تبرز هذه المشكلة. نشر القوات التركية في شمال سوريا يعد رد فعل مباشر على التهديد المزعوم من دولة كردية جديدة، وهذا يتماشى مع الاتجاهات الواقعية (Jervis, R., 1978).

تفسر الواقعية أيضاً اعتماد تركيا على القوة العسكرية كأداة لفن الحكم. يعكس الاستخدام المتكرر للتدخلات العسكرية والتدابير الأمنية الحدودية والمساومات الجيوسياسية نهج تركيا الواقعي لتحقيق أهدافها الاستراتيجية في سوريا.

٣-٤-١- التحليل لسلوك الاستراتيجي لتركيا تجاه سوريا من منظور الواقعية يعكس السلوك التركي تجاه الأزمة السورية مزيجاً من الضرورات الأمنية والفرص الجيوسياسية. منذ عام ٢٠١٦، بدأت أنقرة بتنفيذ سلسلة من العمليات العسكرية المباشرة (درع الفرات، غصن الزيتون، نبع السلام)، معللة ذلك



بمواجهة التهديدات الأمنية التي تشكلها وحدات حماية الشعب الكردية في الشمال السوري. وفقاً لنظرية الواقعية السياسية، لا تُفسر هذه التدخلات فقط من منظور الدفاع، بل تعبر عن سعي لتحقيق تفوق استراتيجي إقليمي ومنع قيام كيان انفصالي موالٍ للخصوم الجيوسياسيين

٣-٤-٢- المصالح الأمنية التركية وفقاً للواقعية تمثل التهديدات الكردية والمخاطر الإرهابية على الحدود الجنوبية إحدى أبرز الدوافع المباشرة لسلوك تركيا العسكري. إن الأمن القومي يشكل أولوية قصوى حسب الواقعية، ما يفسر تصعيد تركيا لتحركاتها الميدانية رغم المعارضة الدولية أحياناً .

٣-٤-٣- تحليل سياسة اللاجئين كأداة ضغط دبلوماسي استوعبت تركيا أكثر من ٣.٦ مليون لاجئ سوري، وهو ما تحول من عبء إنساني إلى أداة ضغط دبلوماسي استخدمتها أنقرة في مفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبي عبر اتفاق ٢٠١٦ وفي تعقيد الحسابات الجيوسياسية لدول الجوار

٣-٤-٤- إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية من خلال التنسيق مع روسيا وإيران (مسار أستانة)، سعت تركيا إلى تثبيت نفوذها في شمال سوريا وتحقيق توازن مع القوى الكبرى. ووفقاً للواقعية، تُبنى هذه التحالفات على المنفعة والمصلحة وليس المبادئ، وهو ما انعكس في تعامل أنقرة البراغماتي مع خصومها 4. البُعد الاقتصادي والاستراتيجي لا يمكن إغفال البُعد الاقتصادي، إذ تحرص تركيا على إنشاء "منطقة آمنة" تسمح بإعادة اللاجئين وتحقيق توازن ديموغرافي يخدم مصالحها. كما تسعى لربط بعض مناطق الشمال السوري بأنقرة اقتصادياً لتوسيع نطاق النفوذ الجيوسياسي

٤- السياسة الخارجية لتركيا في الشرق الأوسط (سوريا)

السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط، وتحديداً سوريا، شهدت تغيرات ملحوظة على مر الزمن، متراوحة بين المواقف المتحفظة والنهج الأكثر نشاطاً. خلال الحرب الباردة وحتى تسعينيات القرن الماضي، كانت العلاقات التركية-السورية متوترة إلى حد كبير. يعود ذلك، في المقام الأول، إلى استضافة سوريا لحزب العمال الكردستاني، الذي تعدّه تركيا تهديداً إرهابياً. فضلاً عن ذلك، ظهرت الخلافات بين البلدين بسبب نزاعات مائية تتعلق بنهر الفرات، إذ قامت تركيا ببناء سدود تؤثر على تدفق المياه إلى سوريا، مما زاد من تأزيم العلاقة بينهما. (Özkan, B., 2012). انقلبت هذه التوترات إلى مرحلة من العلاقات الإيجابية في الفترة التي عُرفت بـ"العصر الذهبي للصدقة" بين عامي 1998 و٢٠١١، وذلك تحت قيادة حزب العدالة والتنمية التركي واعتماد سياسة "صفر مشاكل مع الجيران" التي تبناها أحمد داود أوغلو. شملت هذه الفترة تطوراً ملحوظاً في العلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدين، إذ ازدهرت التجارة، وأُلغيت متطلبات التأشيرة، وشهدت الحكومتان اجتماعات



مشتركة لمجلس الوزراء .خلال هذه المرحلة، شكّل أردوغان والأسد علاقة شخصية قوية، وسعت تركيا لتكون جسراً لحلّ النزاعات بين سوريا والغرب ولإدماج سوريا في النظام الدولي .لكن التوترات عادت للظهور بشكل كبير، خاصة في عام ١٩٩٨ عندما وصلت الأمور إلى حافة الحرب. هذا الوضع دفع إلى توقيع اتفاقية أضنة، التي التزمت فيها سوريا بطرد زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان وكبح نشاط الحزب داخل أراضيها .ومع ذلك، جاءت الأزمة السورية بعد عام 2011 لتشكل اختباراً جدياً لطموحات تركيا الإقليمية. اضطرت أنقرة وقتها إلى تبني مقاربة أكثر واقعية وأحياناً عدوانية تجاه تطورات الوضع في سوريا.(Öniş, Z.,2014) .

٥-العلاقات التركية السورية قبل الحرب الأهلية

قبل اندلاع الحرب الأهلية السورية، كانت تركيا تسعى إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والدبلوماسي مع سوريا. ومع ذلك، ومع تصاعد النزاع وما صاحبه من تزايد التحديات الأمنية، بما في ذلك ظهور تنظيم داعش وتصاعد نشاط الجماعات الكردية المسلحة، اعتمدت تركيا استراتيجية مختلفة تمثلت بالتحول نحو التدخل العسكري. تتسم العلاقة التاريخية بين تركيا وسوريا بالتعقيد والتغير المستمر، إذ أنها جمعت بين فترات من التعاون المثمر وأخرى من التوتر والخلاف. يعد النزاع السوري الذي اندلع عام ٢٠١١ نقطة انعطاف حاسمة، إذ أدى إلى تغيير جذري في طبيعة العلاقة بين الجارتين . (Taşpınar, Ö., 2015)

في العقد الأول من الألفية الثالثة، وقبل اندلاع الحرب، شهدت العلاقات الثنائية بين تركيا وسوريا تقارباً ملحوظاً تحت قيادة كل من رئيس الوزراء التركي آنذاك، رجب طيب أردوغان، والرئيس السوري بشار الأسد. ركزت تلك المرحلة على إعادة بناء الثقة بين الطرفين من خلال زيادة التعاون الاقتصادي وتوقيع اتفاقيات تجارية حرة، فضلاً عن إنشاء نظام سفر بلا تأشيرات بين البلدين. وقد ساهمت هذه الإجراءات في تعزيز الروابط الاجتماعية والسياحية بين الشعبين. علاوة على ذلك، كانت اللقاءات الوزارية المشتركة تعكس التطلعات لتعميق أواصر التعاون الثنائي والعمل معاً لحل قضايا خلافية طويلة الأمد مثل النزاعات المتعلقة بالموارد المائية والخلافات الإقليمية (Aras,B., 2009).

في هذا السياق، توفر رؤية أحمد داود أوغلو في كتابه "العمق الاستراتيجي: موقع تركيا الدولي" إطاراً تحليلياً مهماً لفهم العلاقات التركية-السورية. يعرض المؤلف في عمله دور الروابط الثقافية والتاريخية



التي تربط البلدين ويؤكد ضرورة تأسيس علاقة قائمة على الحوار المتبادل والتفاهم المشترك، انطلاقاً من رؤية استراتيجية لسياسة تركيا الخارجية. (Davutoğlu, A., 2001).

٦- السياق التاريخي

تعود جذور العلاقات بين تركيا وسوريا إلى العهد العثماني، الذي استمر فيه الحكم العثماني على سوريا لعدة قرون حتى نهاية الحرب العالمية الأولى. بعد انهيار الإمبراطورية، قامت القوى الأوروبية، وخاصة فرنسا وبريطانيا، بتحديد الحدود الحالية بين تركيا وسوريا. شكل إنشاء الجمهورية التركية في عام ١٩٢٣ وتأسيس الدولة السورية في عام ١٩٤٦ بداية مرحلة جديدة في العلاقات بين البلدين. تُعد قضية تركيا اطعة هاتاي في عام ١٩٣٩ واحدة من أبرز القضايا التاريخية التي تؤثر على العلاقات التركية السورية. فقد كانت هذه المنطقة جزءاً من الانتداب الفرنسي في سوريا، وتم إدراجها ضمن الأراضي التركية بعد استفتاء مثير للجدل اعتبرته سوريا والعديد من المؤرخين غير قانوني. لا تزال قضية هاتاي موضوعاً للجدل، حيث تواصل سوريا المطالبة بهذه المحافظة كجزء من أراضيها (Morris, C., 2005).

٦-١- القضايا الرئيسية المؤثرة في العلاقات

أثرت العديد من القضايا الرئيسية تاريخياً على العلاقات التركية السورية:

٦-١-١- النزاعات المائية: كانت المياه مصدر قلق كبير بين تركيا وسوريا. أثار مشروع جنوب شرق الأناضول، الذي يشمل بناء سدود على نهري دجلة والفرات، قلق سوريا حول تقليل كمية المياه المتدفقة. سيطرة تركيا على هذه الأنهار أدت إلى مخاوف من نقص المياه في سوريا، مما زاد من التوترات بين الدولتين. (Morris, C., 2005)

٦-١-٢- دعم الجماعات الكردية: غالباً ما يتم ربط استخدام تركيا للمياه كأداة للضغط السياسي بعلاقتها مع سوريا، خاصة فيما يتعلق بقضية الأكراد. في نهاية الثمانينيات، اشترطت تركيا تدفق المياه بمساعدة سوريا لحزب العمال الكردستاني، الذي تعدّه تركيا إرهابياً. هذا الربط أظهر كيف يمكن استغلال الموارد المائية لممارسة الضغط على سوريا، مما يزيد من تعقيد الوضع الدبلوماسي. فضلاً عن ذلك، أثر السياق التاريخي للنزاعات حول المياه على كيفية تفكير كلا البلدين في القضايا السياسية، مما أدى إلى حلقة من عدم الثقة والصراع. ومع استمرار تركيا في بناء وتطوير منشآتها المائية، تبقى فرصة حدوث نزاعات في المستقبل مرتفعة، مما يبرز الأهمية الكبيرة لإدارة الموارد المائية في تشكيل العلاقات بين تركيا وسوريا. (Al-Muqdad, S. W., et.al. 2016).



لطالما اتهمت تركيا سوريا بدعم حزب العمال الكردستاني، وهي جماعة تصنفها تركيا والعديد من الدول الأخرى على أنها منظمة إرهابية. وسعى حزب العمال الكردستاني إلى منح الحكم الذاتي للأكراد في تركيا، وكان دعم سوريا المزعوم للجماعة مصدرا رئيسا للاحتكاك. وصلت هذه القضية إلى ذروتها في أواخر التسعينيات عندما هددت تركيا بعمل عسكري ضد سوريا إذا استمرت في إيواء زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان. (Kirişci, K., 2013)

٦-١-٣- دعم هيئة تحرير الشام

منذ اندلاع الثورة السورية عام ٢٠١١، لعبت تركيا دوراً محورياً في دعم قوى المعارضة المسلحة والسياسية بهدف إسقاط نظام بشار الأسد. من بين الفصائل التي برزت لاحقاً في المشهد العسكري كانت "جبهة النصرة"، التي تحولت لاحقاً إلى "هيئة تحرير الشام". ومع أن تركيا لم تعلن رسمياً دعمها لهذه الهيئة، إلا أن مواقفها على الأرض في مناطق شمال غرب سوريا، ولاسيما إدلب، طرحت تساؤلات حول شكل العلاقة بين الطرفين، وإلى أي مدى يمكن اعتبار هذا التنسيق دعماً ضمنياً لمساعي إسقاط النظام أو الوصول إلى الحكم.

تشكلت هيئة تحرير الشام (HTS) في يناير ٢٠١٧، من اندماج عدد من الفصائل، أبرزها "جبهة النصرة"، التي كانت الفرع السوري لتنظيم القاعدة. رغم إعلانها فك الارتباط بالتنظيم الأم، إلا أن الهيئة بقيت تُصنف من قبل مجلس الأمن والأمم المتحدة كمنظمة إرهابية.

(Lister, C. 2017) أما العلاقة بين تركيا وهيئة تحرير الشام تعدّ تعاوناً تكتيكياً لا تحالفاً استراتيجياً ولا توجد أدلة موثقة على دعم تركي مباشر لهيئة تحرير الشام بالسلاح أو التمويل. تركيا تدعم فصائل "الجيش الوطني السوري"، وهي قوى أكثر اعتدالاً مقارنة بالهيئة. ومع ذلك، فإن وجود القوات التركية في إدلب وتفاعلاتها مع روسيا (اتفاق سوتشي ٢٠١٨) وفّر نوعاً من الحماية غير المباشرة للهيئة من عمليات النظام وروسيا. وتعمل تركيا على "احتواء" هيئة تحرير الشام ضمن استراتيجية إدارة النفوذ في إدلب، بهدف منع الفوضى الأمنية على حدودها، تقادي موجة نزوح جديدة وخلق توازن يمنع النظام من السيطرة الكاملة. لكن بعد إسقاط النظام تركيا لا تطرح الهيئة كبديل للحكم في سوريا، ولا يبدو أنها تدعم طموحاتها السياسية. في الواقع، تعدّ الهيئة عائقاً أمام التسوية السياسية، وتحاول تركيا إقناع المجتمع الدولي بأنها تستطيع ضبطها مؤقتاً ضمن معادلة السيطرة وتتعامل معها كقوة أمر واقع ضمن توازنات معقدة وفي الوقت نفسه تستفيد الهيئة من الغطاء غير



المباشر الذي يوفره الوجود التركي في إدلب، لكنه ليس دعمًا سياسيًا أو عسكريًا مباشرًا (Haid, H., 2020)

٦-١-٤- الأيديولوجيات السياسية: ساهمت الاختلافات الأيديولوجية بين الدولة التركية العلمانية والقومية والنظام البعثي في سوريا أيضًا في التوترات. يتناقض تحالف تركيا مع القوى الغربية، لا سيما خلال الحرب الباردة، بشكل حاد مع تحالفات سوريا مع الاتحاد السوفيتي وإيران لاحقًا. وقد أثر هذا الانقسام الأيديولوجي على العلاقات الدبلوماسية والتعاون بين البلدين (Kirişci, K., 2013).

٦-٢- ذوبان العلاقات في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين

على الرغم من المظالم التاريخية، شهدت أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين فترة تقارب بين تركيا وسوريا. ساهمت عدة عوامل في ذوبان الجليد في العلاقات:

أ- التغيير في القيادة التركية: إستلام السلطة من قبل حزب العدالة والتنمية في تركيا في عام ٢٠٠٢ نهجًا جديدًا للسياسة الخارجية. سعت حكومة حزب العدالة والتنمية إلى تحسين العلاقات مع الدول المجاورة، بما في ذلك سوريا، كجزء من استراتيجية أوسع لتعزيز نفوذ تركيا الإقليمي (Kirişci, Policy, 2013).

و تحت قيادة رجب طيب أردوغان، تبنى حزب العدالة والتنمية موقفًا أكثر استباقية ودبلوماسية، مؤكداً على أهمية التعاون والاستقرار الإقليميين. يهدف هذا التحول إلى تعزيز نفوذ تركيا في الشرق الأوسط وتعزيز علاقات أفضل مع جيرانها، والابتعاد عن موقف أكثر تصادمية ميز الإدارات السابقة.

ب- المشاركة الدبلوماسية والزيارات رفيعة المستوى

كانت إحدى السمات المميزة للسياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية هي التركيز على المشاركة الدبلوماسية رفيعة المستوى. وفي عام ٢٠٠٤، قام الرئيس السوري بشار الأسد بزيارة تاريخية إلى تركيا، وهي المرة الأولى التي يزور فيها رئيس دولة سوري منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية. كانت هذه الزيارة رمزًا لذوبان الجليد في العلاقات ومهدت الطريق لمزيد من التعاون بين البلدين. بعد ذلك، زار رئيس الوزراء التركي أردوغان دمشق في عام ٢٠٠٥، حيث ناقش قضايا مختلفة، بما في ذلك التجارة والأمن (Al-Radad, 2024).

ت- التعاون الاقتصادي



أدركت حكومة حزب العدالة والتنمية أهمية العلاقات الاقتصادية في تعزيز علاقات أفضل مع سوريا. في عام ٢٠٠٧، وقعت تركيا وسوريا اتفاقية تجارة حرة تهدف إلى خفض التعريفات الجمركية وزيادة حجم التجارة. كانت هذه الاتفاقية جزءاً من استراتيجية أوسع لتعزيز الترابط الاقتصادي، والتي يعتقد كلا البلدين أنها ستساهم في الاستقرار الإقليمي (Islam, T., 2016). ارتفع حجم التجارة بين تركيا وسوريا بشكل كبير خلال هذه الفترة، مما يعكس نجاح هذه المبادرات الاقتصادية.

ث- المبادرات الأمنية المشتركة

أصبح التعاون الأمني أيضاً نقطة محورية في العلاقات التركية السورية في ظل حزب العدالة والتنمية. بدأ البلدان في التعاون في القضايا المتعلقة بأمن الحدود ومكافحة الإرهاب، لا سيما فيما يتعلق بحزب العمال الكردستاني. في عام ١٩٩٨، في أعقاب التهديدات التركية، طردت سوريا زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان، وهو ما شكل نقطة تحول مهمة في العلاقات الأمنية. واصل «حزب العدالة والتنمية» هذا الاتجاه من خلال تبادل المعلومات الاستخباراتية والانخراط في مناورات عسكرية مشتركة، مما ساعد على بناء الثقة بين البلدين.

ج- التبادلات الثقافية والاجتماعية

كما أكدت السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية على التبادلات الثقافية والاجتماعية كوسيلة لتقوية العلاقات. وشملت المبادرات الرامية إلى تعزيز التفاهم والتعاون الثقافي المهرجانات الثقافية المشتركة والتبادل التعليمي وزيادة الاتصالات بين الشعبين. تم تصميم هذه الجهود لتعزيز الشعور بالهوية المشتركة والاحترام المتبادل بين الشعبين التركي والسوري، مما يزيد من ترسيخ العلاقة الدبلوماسية (Al-Radad, O., 2024).

د- السياق الجيوسياسي الإقليمي

كما لعب السياق الجيوسياسي في بداية القرن الحادي والعشرين دوراً حاسماً في تشكيل العلاقات التركية السورية. خلق الغزو الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣ وما تلاه من عدم استقرار في المنطقة مشهداً أمنياً جديداً كان على كلا البلدين التثقل فيه. أدى رفض تركيا دعم الغزو إلى تغيير نظرتها في المنطقة، مما سمح لها بوضع نفسها كلاعب أكثر استقلالية. أتاح هذا التحول فرصة لتركيا وسوريا لمواءمة مصالحهما، لا سيما في مواجهة النفوذ الإيراني ومعالجة القضية الكردية (Islam, T., 2016).



أحدث صعود حزب العدالة والتنمية في تركيا تحولاً كبيراً في العلاقات التركية السورية، تميزت بزيادة المشاركة الدبلوماسية والتعاون الاقتصادي والمبادرات الأمنية المشتركة. كان التركيز على بناء بيئة إقليمية تعاونية جانباً رئيساً من السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية، مما يعكس الرغبة في تعزيز نفوذ تركيا في الشرق الأوسط. ومع ذلك، فإن فترة التقارب هذه ستواجه تحدياً لاحقاً بسبب اندلاع الحرب الأهلية السورية في عام ٢٠١١، والتي غيرت بشكل جذري الديناميكيات بين البلدين.

٧-تأثير الحرب الأهلية السورية على العلاقات الثنائية

أدى اندلاع الحرب الأهلية السورية في عام ٢٠١١ إلى تغيير مسار العلاقات التركية السورية بشكل كبير. وأدانت تركيا، التي انضمت إلى موقف المجتمع الدولي الأوسع، حملة القمع العنيفة التي يشنها نظام الأسد على المتظاهرين السلميين. وشمل دعم أنقرة للمعارضة استضافة المعارضين السياسيين وتوفير الملاذ الآمن للمنشقين عن الجيش السوري، الذين شكلوا لاحقاً الجيش السوري الحر في تموز/يوليو ٢٠١١. (D'Alema.F., 2017)

تطورت مشاركة تركيا من الدعم الدبلوماسي إلى المشاركة العسكرية المباشرة. دفعت المخاوف بشأن أمن الحدود وصعود الجماعات المتطرفة والأزمة الإنسانية أنقرة إلى اتخاذ موقف أكثر حزمًا. وهدفت العمليات العسكرية، مثل "عملية درع الفرات" في عام ٢٠١٦، إلى تطهير المناطق الحدودية من التهديدات الإرهابية وإنشاء مناطق آمنة للنازحين السوريين. (Stein, A., 2017)

ومع تضائل حدة الحرب الأهلية، تغيرت الديناميكيات الإقليمية، مما أدى إلى اتخاذ خطوات مبدئية نحو التطبيع بين تركيا وسوريا. في آب/أغسطس ٢٠٢٢، كشف وزير الخارجية التركي مولود تشاوشوغلو أن التقى بنظيره السوري، مما يشير إلى احتمال ذوبان الجليد في العلاقات. أشارت تقارير لاحقة إلى أن وكالات الاستخبارات من كلا البلدين استأنفت الاتصالات، بتسهيل من الوساطة الروسية (Davutoğlu, A., 2001).

على الرغم من هذه المبادرات، أعاقَت العقبات الكبيرة التطبيع الكامل وظل مطالبة الحكومة السورية لتركيا بسحب وجودها العسكري من شمال سوريا التي كانت قضية مثيرة للجدل. فضلاً عن ذلك، فإن خوف تركيا بشأن وجود الجماعات الكردية على طول حدودها، التي تعدّها منظمات إرهابية، تعقد جهود المصالحة. ولعبت أزمة اللاجئين أيضاً دوراً محورياً، حيث استضافت تركيا ملايين اللاجئين السوريين وتسعى إلى عودتهم الآمنة كجزء من أي عملية تطبيع. (Davutoğlu, A., 2001).



يؤكد مسار العلاقات التركية السورية على التأثير العميق للصراعات الداخلية على الدبلوماسية الإقليمية. في حين تميزت فترة ما قبل الحرب بالتعاون المزدهر والمصالح المتبادلة، أدخلت الحرب الأهلية السورية تعقيدات أدت إلى القطيعة والصراع. تعكس جهود التطبيع بعد الحرب نهجا عمليا من قبل كلا البلدين لمواجهة التحديات المشتركة ، لكن القضايا الدائمة لا تزال تعيق استعادة العلاقات بالكامل. سيعتمد مستقبل العلاقات التركية السورية على معالجة هذه المخاوف الأساسية والتنقل في المشهد الجيوسياسي المعقد للمنطقة.

٨-نظرية الواقعية و رد تركيا على انهيار سوريا

تفترض نظرية الواقعية ، وهي منظور تأسيسي في العلاقات الدولية ، أن الدول تعمل ضمن نظام دولي فوضوي حيث القوة و المصالح هما الأهم . يؤكد هذا الإطار على أن الدول تعطي الأولوية لمصالحها الوطنية، التي غالبا ما يؤدي إلى المنافسة والصراع. يجسد رد تركيا على الصراع السوري المبادئ الواقعية الرئيسة، بما في ذلك المعضلة الأمنية، وتوازن القوى، والسعي لتحقيق المصلحة الوطنية. تفترض نظرية الواقعية أن الدول تعمل في نظام دولي فوضوي حيث القوة والأمن يقودان عملية صنع القرار. يتماشى رد تركيا على انهيار سوريا مع المبادئ الواقعية الأساسية:

٨-١-المعضلة الأمنية: تشرح هذه الفقرة المشكلة الأمنية، إذ كانت العمليات العسكرية التي قامت بها تركيا ناتجة عن المخاوف من جماعات غير حكومية مثل داعش ووحدات حماية الشعب. ورغم أن الهدف من هذه الإجراءات هو تحسين أمن تركيا، إلا أنها أدت إلى زيادة التوترات مع الجماعات الكردية والجهات الخارجية. وهذا يدل على كيف تتصرف الدول لمواجهة التهديدات، لكنها غالبًا ما تسهم في زيادة عدم الاستقرار خلال تلك العملية. (German, M., & Tan, T. 2021) .

إن صعود داعش وتقدم الفصائل الكردية يشكلان تهديدات مباشرة للأمن القومي في تركيا. تظهر المشكلة الأمنية عندما تؤدي الخطوات التي تتخذها دولة ما لحماية أمنها إلى ردود أفعال من دول أخرى، مما يزيد من التوتر. ضمن سياق الحرب في سوريا، كان ظهور داعش وتعزيز الفصائل الكردية، وخاصة وحدات حماية الشعب، يشكلان تهديدات كبيرة للأمن القومي التركي. تشعر أنقرة بالقلق من زيادة الروابط بين وحدات حماية الشعب وحزب العمال الكردستاني، وهو ما اعتبرته تركيا منظمة إرهابية. كرد فعل على هذه الأمور، نفذت تركيا عمليات عسكرية، مثل عملية درع الفرات في ٢٠١٦، بهدف تطهير حدودها من مسلحي داعش ومنع وحدات حماية الشعب من إنشاء منطقة حكم ذاتي قريبة من حدودها الجنوبية. (Ülgen, S., & Kasapoğlu, C. 2017).



تظهر المشكلة الأمنية عندما تؤدي الخطوات التي تتخذها دولة لتعزيز سلامتها إلى ردود فعل من دول أخرى، مما يسبب زيادة التوتر. في حالة الصراع في سوريا، أدى ظهور تنظيم داعش ودعم القوات الكردية، ولاسيما وحدات حماية الشعب، إلى تهديدات كبيرة للأمن القومي في تركيا. زاد ارتباط وحدات حماية الشعب بحزب العمال الكردستاني، الذي تعدّه تركيا منظمة إرهابية، من قلق أنقرة. كرد فعل، بدأت تركيا في تنفيذ عمليات عسكرية، مثل "عملية درع الفرات" في عام ٢٠١٦، بهدف تطهير أماكنها الحدودية من مسلحي داعش ومنع وحدات حماية الشعب من فعل حكم ذاتي على حدودها الجنوبية. (Barkey, H. J., 2024).

واجهت تركيا صعوبات ناجمة عن نشاطات حزب العمال الكردستاني بينما كانت تنتقل بين القوى والنقاهمات مع الدول المجاورة، وكل ذلك في ظل قيود عسكرية. في عام ١٩٩٨، تم توقيع اتفاق أضنة بين سوريا وتركيا لتعزيز التعاون الأمني ومراقبة أنشطة حزب العمال الكردستاني في سوريا. علاوة على ذلك، في عام ٢٠٠٣، أبرمت تركيا اتفاقيات مع العراق، خصوصاً حول المنطقة الشمالية (قنديل)، التي تشكل نقطة استراتيجية مهمة بالنسبة لحزب العمال الكردستاني. توفر النظرية الواقعية الحديثة إطاراً جيداً لفهم السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الكردية، حيث يتم تصنيفها كمشكلة أمنية. (Alban, R.F., 2011).

٨-٢- توازن القوى في العلاقات التركية السورية: منظور واقعي: انخرطت تركيا مع روسيا والولايات المتحدة لمنع أي جهة فاعلة واحدة من الهيمنة على سوريا. تؤكد الواقعية على توازن القوى، حيث تعمل الدول لمنع أي جهة فاعلة من تحقيق الهيمنة. يعكس انخراط تركيا مع القوى العالمية مثل الولايات المتحدة وروسيا هذا المبدأ. نسقت أنقرة مع الولايات المتحدة في العمليات ضد داعش بينما انخرطت في الوقت نفسه في حوارات مع روسيا لإدارة الديناميكيات المعقدة في سوريا. تهدف هذه المناورة الاستراتيجية إلى ضمان عدم تمكن نظام الأسد، المدعوم من روسيا وإيران، ولا القوات الكردية، المدعومة من الولايات المتحدة، من إعادة تشكيل التوازن الإقليمي من جانب واحد بطريقة تضر بالمصالح التركية. تصرفت تركيا بشكل عملي للحفاظ على التوازن، وضمان أمنها ونفوذها. من خلال التنقل في العلاقات مع كل من الولايات المتحدة وروسيا، بهدف موازنة التهديدات وتجنب تهميشها في السياسة الإقليمية (Barkey, H. J., 2024).

شهدت العلاقة بين تركيا وسوريا تحولات كبيرة على مدى العقدين الماضيين، تتأرجح بين التعاون والمواجهة. من وجهة نظر واقعية، والتي تؤكد على الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي والسعي لتحقيق



المصلحة الوطنية من خلال موازنة القوى ، يمكن فهم الديناميكيات بين هاتين الدولتين على أنها مناورات استراتيجية لتعظيم الأمن والنفوذ في منطقة مضطربة في ظل التمرد الداخلي والضغط الخارجية، حاول نظام الأسد الحصول على مساعدة من حلفائه مثل روسيا وإيران. قدمت هذه الشراكات دعماً عسكرياً واقتصادياً، مما ساعد النظام على استعادة السيطرة على مناطق واسعة. من منظور واقعي، تعدّ علاقة سوريا مع حلفائها الأقوياء وسيلة لتوازن الطموحات التركية وتدخلاتها في المنطقة.

لا يمكن فهم العلاقة بين تركيا وسوريا بمعزل عن بقية العلاقات. إنها جزء رئيسي من ديناميكيات القوة في الشرق الأوسط. تؤثر تصرفات تركيا في سوريا على علاقاتها مع الفاعلين الإقليميين الآخرين، مثل إيران والسعودية ودول الخليج. تشير التحالفات المتغيرة إلى الفكرة الواقعية التي تنص على أن الدول تقوم بتعديل استراتيجياتها باستمرار للحفاظ على توازن القوى أو لتحسين موقفها. فهم العلاقات التركية السورية من خلال منظور واقعي يتضمن تفاعلاً معقداً من الحسابات الاستراتيجية التي تهدف إلى الحفاظ على المصالح الوطنية والنفوذ في المنطقة. انخرطت الدولتان في أفعال تنسجم مع نظرية توازن القوى، ساعيتين لتجاوز التهديدات والاستفادة من التحالفات لصالحهما. يعد فهم هذه الديناميكيات ضرورياً لفهم التوترات المستمرة وآفاق الاستقرار في المنطقة.

(Şahin Mencütek, Z., et.al, 2020).

٨-٣- المصلحة الوطنية (القومي): العمليات العسكرية التي تستهدف حماية حدود تركيا ومنع تأسيس منطقة حكم ذاتي للأكراد. المصلحة الوطنية هي العنصر الأساسي في الفكر الواقعي. جاءت العمليات العسكرية التركية في سوريا نتيجة الحاجة إلى حماية حدودها، ومواجهة التهديدات الإرهابية، ومنع إنشاء منطقة حكم ذاتي للأكراد قد تشجع النزعات الانفصالية بينهم. كذلك، عملت تركيا على إدارة تدفق اللاجئين السوريين ودعت لإنشاء "مناطق آمنة" داخل سوريا للتيسير على النازحين في العودة وتقليل الضغوط الاجتماعية والاقتصادية على المجتمعات المحلية. من العناصر المهمة في الفكر الواقعي هو السعي لتحقيق المصلحة الوطنية. جاءت العمليات العسكرية التركية في سوريا نتيجة الحاجة إلى حماية حدودها، ومواجهة التهديدات الإرهابية، ومنع إنشاء منطقة حكم ذاتي للأكراد قد تشجع النزعات الانفصالية بينهم. أيضاً، عملت تركيا على إدارة تدفق اللاجئين السوريين ودعت لإنشاء "مناطق آمنة" داخل سوريا للتيسير على النازحين في العودة وتقليل الضغوط الاجتماعية والاقتصادية على المجتمعات المحلية. (Stanicek, B., 2019). تماشياً مع الواقعية،



تؤكد هذه الفقرة على كيفية إعطاء تركيا الأولوية لبقائها ومصالحها الاستراتيجية. لم تستند تصرفات الدولة إلى أيديولوجية أو مخاوف إنسانية، بل إلى حسابات براغماتية لحماية وحدة الأراضي والأمن والاستقرار الاقتصادي.

٩-أحدث التطورات

في تطور مهم، دعا عبد الله أوجلان، زعيم حزب العمال الكردستاني المسجون، مؤخرا إلى نزع سلاح الجماعة وحلها، مما قد ينهي صراعا استمر أربعة عقود أودى بحياة أكثر من ٤٠,٠٠٠ شخص. وقد رحب المسؤولون الأتراك بهذا النداء الذين أكدوا على الحاجة إلى حل كامل لجميع الجماعات المرتبطة بحزب العمال الكردستاني، بما في ذلك وحدات حماية الشعب في سوريا. يمكن أن يعزز نجاح هذه المبادرة مكانة الرئيس رجب طيب أردوغان المحلية ويعالج المخاوف الأمنية طويلة الأمد في المنطقة. (Reuters, 2025, February 28).

سياسات القوة والاستقرار الداخلي: يعكس هذا التطور تركيز الواقعية على ديناميكيات القوة والاستقرار الداخلي. وإذا نزع حزب العمال الكردستاني سلاحه، يمكن لتركيا أن تعيد توجيه مواردها نحو أهداف استراتيجية أخرى مع تعزيز الدعم المحلي. ومع ذلك، فإن النهج الحذر الذي تتبعه تركيا يتماشى أيضا مع الواقعية، لأنه يضمن عدم اكتساب أي جماعة نفوذا على مصالح الأمن القومي.

تؤكد تصرفات تركيا خلال الصراع السوري على الأهمية الدائمة للنظرية الواقعية في العلاقات الدولية. في مواجهة التهديدات الأمنية وعدم الاستقرار الإقليمي، استرشدت سياسات تركيا بحتميات حماية الأمن القومي، والحفاظ على التوازن الإقليمي، والسعي لتحقيق المصالح الاستراتيجية. تعكس هذه الإجراءات التأكيد الواقعي الأساسي على أنه في نظام دولي فوضوي، يجب على الدول إعطاء الأولوية لبقائها وقوتها. يرتبط الاستنتاج بالافتراض الأساسي للواقعية: أن الدول تعمل في نظام المساعدة الذاتية دون سلطة عالمية لفرض النظام. كان رد تركيا على انهيار سوريا مدفوعا بهذا الواقع، مما يضمن بقاء مصالحها الوطنية محمية وسط ديناميكيات القوة المتغيرة.

(Reuters, 2025, February 28)

٩-١-التدخلات العسكرية: ضمان الأمن والنفوذ الإقليمي

يركز هذا الفصل على تحليل سلوك تركيا تجاه الأزمة السورية في ضوء النظرية الواقعية، وذلك عبر دراسة التدخلات العسكرية، السياسات الإنسانية، والتحركات الدبلوماسية. تم استخدام منهج مختلط



يجمع بين التحليل النوعي والكمي، لتقييم ما إذا كانت استجابات أنقرة تعكس المبادئ الواقعية مثل تعظيم القوة، المصلحة القومية، والتوازن الإقليمي.

منذ العام ٢٠١٦، نفذت تركيا ثلاث عمليات عسكرية رئيسية داخل الأراضي السورية: "درع الفرات"، "غصن الزيتون"، و"نبع السلام". وقد استهدفت هذه العمليات بصورة أساسية القوى الكردية، المصنفة كتهديد أمني من قبل أنقرة، خاصة حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) ووحدات حماية الشعب (YPG).

من منظور الواقعية، تعكس هذه التدخلات سلوكًا يسعى إلى تعظيم القوة الإقليمية وفرض أمر واقع عسكري جديد داخل الأراضي السورية. كما أن إقامة "منطقة آمنة" بعمق ٣٠ كم شمال سوريا يمثل محاولة تركية لبناء حزام جغرافي يفصلها عن التهديدات العابرة للحدود.

شنت تركيا عمليات عسكرية متعددة في سوريا لمواجهة التهديدات المتصورة لأمنها القومي وتأكيد نفوذها الإقليمي. تتماشى هذه العمليات مع أهداف تركيا الاستراتيجية الأوسع نطاقاً المتمثلة في مكافحة الإرهاب وأمن الحدود ومنع ظهور كيان كردي يتمتع بالحكم الذاتي في شمال سوريا. تعكس التدخلات العسكرية التركية في سوريا، لا سيما تلك التي تهدف إلى القضاء على داعش والمليشيات الكردية (مثل وحدات حماية الشعب)، سعيًا واقعيًا للأمن القومي والهيمنة الإقليمية. يجادل الواقعيون بأن الدول تعمل على تعظيم أمنها وقوتها، غالباً من خلال الوسائل العسكرية عندما يكون بقاؤها مهدداً. في هذه الحالة، يمكن النظر إلى التدخلات التركية على أنها جهود لحماية وحدة أراضيها من خلال منع تشكيل كيان كردي يتمتع بالحكم الذاتي على طول حدودها، والذي تعتبره تهديداً مباشراً لأمنها القومي.

٩-٢- عملية درع الفرات (٢٠١٦): هدف العمليات العسكرية إلى إخراج تنظيم داعش وقوات وحدات حماية الشعب الكردية من شمال سوريا (Kılıç, H., 2017). كان التدخل العسكري التركي الكبير الأول في سوريا هو عملية درع الفرات التي أطلقت في عام ٢٠١٦. وركزت هذه العملية على القضاء على التهديدات التي يشكلها تنظيم "الدولة الإسلامية" و"وحدات حماية الشعب" الكردية (YPG)، التي تعتبرها تركيا امتداداً لـ "حزب العمال الكردستاني"، والذي تم تصنيفه كمنظمة إرهابية من قبل تركيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وقد نجح هذا التدخل في تطهير المنطقة الحدودية الممتدة من جرابلس إلى الباب، ومنع الجماعات الكردية من ربط كانتوناتها في شمال سوريا. تدعم النظرية الواقعية هذا التوجه، حيث تؤكد على أهمية تركيز الدولة على حماية حدودها



والحفاظ على سيادتها الوطنية، إذ يُعدّ العمل العسكري الوسيلة الأكثر مباشرة وفعالية لتحقيق هذه الأهداف. (Ülgen, S., & Kasapoğlu, C. 2017).

٩-٣ عملية غصن الزيتون (٢٠١٨): ركزت وحدات حماية الشعب في عفرين، وفقاً للأهداف الأمنية التركية في عام ٢٠١٨، حيث بدأت تركيا عملية غصن الزيتون، التي استهدفت منطقة عفرين التي كانت تحت سيطرة وحدات حماية الشعب. وقد تم اعتبار هذه العملية كخطوة ضرورية للتخلص من التهديد الذي تمثله الميليشيات الكردية على السيادة التركية. عبر السيطرة على عفرين، قامت تركيا بمنع القوات الكردية من توسيع نفوذها في شمال سوريا، وهو عمل يتماشى مع مبدأ الحفاظ على توازن القوى. يتماشى استهداف قوات وحدات حماية الشعب في عفرين مع النظرية الواقعية لأنها تسعى للحفاظ على توازن القوى في المنطقة عبر الحد من توسيع الأراضي الكردية، مما قد يؤثر على توازن القوى في سوريا ويشكل تهديداً طويلاً للسيادة التركية. . Smoleń, K. (2019).

٩-٤ عملية نبع السلام (٢٠١٩): تعدّ عملية "نبع السلام" التي أطلقت في عام ٢٠١٩، أهم عملية عسكرية تهدف إلى إنشاء "منطقة آمنة" في شمال شرق سوريا، وذلك لمنع الحكم الذاتي الكردي. كانت هذه العملية تهدف إلى إقامة منطقة آمنة على طول الحدود التركية، حيث دفعت القوات الكردية نحو الجنوب وسعت إلى إعادة توطين اللاجئين السوريين في تلك المنطقة. واجهت تركيا انتقادات دولية، لا سيما من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، بسبب العواقب الإنسانية للعملية. ومع ذلك، دافعت أنقرة عن أفعالها باعتبارها ضرورية لمنع ظهور دولة كردية بحكم الأمر الواقع في سوريا، ويعد إنشاء تركيا "منطقة آمنة" لمنع الحكم الذاتي الكردي وإعادة توطين اللاجئين مثالا كلاسيكياً على فن الحكم الواقعي، حيث تكون مخاوف الأمن القومي في الصميم. قد يجادل الواقعيون بأن هذا العمل العسكري يضمن عدم قيام أي قوة منافسة (الأكراد) بتأسيس موطئ قدم على الحدود التركية. (Gönül, B., 2020).

الجدول ١: التدخلات العسكرية التركية في شمال سوريا (٢٠١٦-٢٠١٩) - الأهداف المعلنة والآثار الاستراتيجية

العملية	السنة	الموقع الجغرافي	الهدف المعلن	الأثر الاستراتيجي
درع الفرات	2016-2017	شمال حلب (جرابلس - الباب)	طرد تنظيم "الدولة الإسلامية" ومنع YPG	منطقة نفوذ حدودية



السيطرة على منطقة كردية	طرد YPG	عفرين	2018	غصن الزيتون
منطقة عازلة وتفكيك نفوذ YPG	منطقة آمنة ٣٠ كم	تل أبيض - رأس العين	2019	نبع السلام

إعداد الجدول : الباحثة

يوضح الجدول أعلاه تسلسل العمليات العسكرية التركية في الشمال السوري، حيث تنوعت الأهداف المعلنة بين مكافحة الإرهاب الكردي وإنشاء مناطق آمنة، بينما تشير النتائج الواقعية إلى سعي أنقرة لترسيخ نفوذها الجيوسياسي عبر بناء شريط أمني دائم على طول حدودها الجنوبية. أعادت العمليات العسكرية التركية تشكيل ديناميكيات الصراع السوري، مما أدى إلى الحد من نفوذ داعش مع الحد أيضاً من التوسع الإقليمي الكردي. عززت هذه التدخلات نفوذ تركيا الإقليمي، مما أجبر كل من الولايات المتحدة وروسيا على الاعتراف بمصالح أنقرة الاستراتيجية. ومع ذلك، فقد أدت أيضاً إلى توتر علاقات تركيا مع حلفاء الناتو، وخاصة الولايات المتحدة، بسبب الخلافات حول دعم الجماعات الكردية في سوريا. (Zan, F., 2021)

10- الارتباطات الدبلوماسية: التوازن الاستراتيجي بين القوى

العلاقات مع القوى الدولية

رغم أن تركيا عضو في الناتو، إلا أنها نسّقت بشكل فعال مع روسيا وإيران في إطار مسار أستانة، واشترت منظومة الدفاع الجوي الروسية S-400، مما تسبب في توتر علاقاتها مع الولايات المتحدة. هذه السياسات تدل على سعي تركيا للحفاظ على استقلال استراتيجي وتوازن ديناميكي بين القوى العظمى. يمثل هذا التوجه نموذجاً لتطبيق الواقعية البنوية، حيث تحاول الدولة تحسين موقعها في هيكل النظام الدولي من خلال سياسات موازنة وتحالفات مرنة لا تقوم بالضرورة على أسس أيديولوجية. ("") إلى جانب العمل العسكري، انخرطت تركيا في جهود دبلوماسية مكثفة لإدارة الأزمة السورية. تظهر هذه الارتباطات استراتيجية تركيا في تحقيق التوازن بين القوى العالمية الكبرى لتعزيز نفوذها الجيوسياسي. بالإضافة إلى القوة العسكرية، انخرطت تركيا في جهود دبلوماسية لتحقيق التوازن بين اللاعبين العالميين الرئيسيين مثل روسيا وإيران والولايات المتحدة، وتؤكد النظرية الواقعية على أنه يجب على الدول إدارة علاقاتها مع القوى العظمى بعناية للحفاظ على الأمن ومنع هيمنة قوة واحدة.



وتعكس الجهود الدبلوماسية التركية سعيها لتحقيق هذا التوازن. شاركت تركيا في جهود دبلوماسية لإدارة الأزمة، بما في ذلك:

10-١-عملية أستانا (٢٠١٧): جهد ثلاثي مع روسيا وإيران للتفاوض على مستقبل سوريا. في محاولة لإيجاد حل دبلوماسي للصراع السوري، دخلت تركيا في شراكة مع روسيا وإيران في عملية أستانا. وهدفت المحادثات، التي بدأت في عام ٢٠١٧، إلى إنشاء مناطق لخفض التصعيد والحد من الأعمال العدائية بين قوات المعارضة السورية ونظام الأسد. في حين أن تركيا دعمت المعارضة، إلا أن مشاركتها في أستانا عكست نهجا براغماتيا لتحقيق التوازن في علاقاتها مع موسكو وطهران، وتعد مشاركة تركيا في عملية أستانا، إلى جانب روسيا وإيران، خطوة واقعية براغماتية. من خلال التفاوض مع دولتين قويتين، تسعى تركيا إلى تعظيم نفوذها على مستقبل سوريا مع منع روسيا وإيران من الهيمنة على النتيجة. هذا مثال كلاسيكي على موازنة السلوك لتجنب التغلب عليها من قبل دول أكثر قوة. (Zorlu, T., 2018)

10-٢-المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي: استعملت تركيا دورها كمضيف لملايين اللاجئين السوريين كوسيلة ضغط في علاقات الاتحاد الأوروبي. استفادت تركيا من دورها كمضيف لـ ٣.٦ مليون لاجئ سوري للتفاوض مع الاتحاد الأوروبي. في عام ٢٠١٦، وقعت أنقرة وبروكسل اتفاقية اللاجئين بين الاتحاد الأوروبي وتركيا، والتي وافقت بموجبها تركيا على منع الهجرة غير النظامية إلى أوروبا مقابل مساعدات مالية وتنازلات سياسية. سلطت هذه الاتفاقية الضوء على استخدام تركيا لسياسة الهجرة كأداة دبلوماسية يعد اتفاق اللاجئين بين الاتحاد الأوروبي وتركيا دليلا آخر على المبادئ الواقعية. استفادت تركيا من موقعها الاستراتيجي كمضيف لملايين اللاجئين السوريين لانتزاع تنازلات سياسية ومالية من الاتحاد الأوروبي. قد يجادل الواقعيون بأن هذه المناورة تعكس محاولة تركيا تعظيم قدرتها التفاوضية في العلاقات الدولية. (Yilmaz, E., 2021)

10-٣-الانخراط مع الولايات المتحدة وروسيا: تظهر المناورات الدبلوماسية التركية بين واشنطن وموسكو استراتيجيتها الواقعية التي تسعى لتحقيق توازن بين القوى العظمى. على الرغم من عضويتها في حلف الناتو، قامت تركيا بشراء نظام الدفاع الصاروخي الروسي S-400، مما أدى إلى توترات مع الولايات المتحدة. في الوقت نفسه، نسقت تركيا عملياتها العسكرية مع روسيا في سوريا، بينما كانت تتفاوض مع الولايات المتحدة بشأن وجود القوات الكردية. تعكس قدرة تركيا على تجاوز التوترات مع كل من الولايات المتحدة (حليف الناتو) وروسيا، من خلال التنسيق العسكري مع



أحدهما والانخراط في محادثات دبلوماسية مع الآخر، استراتيجية واقعية تهدف إلى تحقيق توازن بين القوى العظمى. كما تعكس هذه الاستراتيجية رغبة تركيا في تعزيز أمنها واستقلالها من خلال التلاعب في التنافس على النفوذ في سوريا. (Erdoğan, R.,2020).

11- السياسات الاقتصادية وسياسات اللاجئين: تكلفة القرارات الاستراتيجية

11-1- القوة الاقتصادية وعبء الأمن

تركز النظرية الواقعية أيضا على أهمية الاستقرار الاقتصادي والتكاليف المرتبطة بقرارات السياسة العسكرية والخارجية. إن استضافة تركيا للاجئين السوريين، إلى جانب تدخلاتها العسكرية، تجسد الاهتمام الواقعي بالأعباء الاقتصادية والاجتماعية لتأمين المصالح الوطنية. في حين أن التدخلات العسكرية تهدف إلى تحقيق أقصى قدر من الأمن، إلا أنها تأتي بتكاليف اقتصادية واجتماعية كبيرة، كما يتضح من أزمة اللاجئين في تركيا وتدهور علاقاتها التجارية. تستضيف تركيا ما يقرب من ٣.٦ مليون لاجئ سوري، مما يخلق تحديات اقتصادية واجتماعية. (Kırışçi, K.,2019). بالإضافة إلى ذلك، انخفضت تجارة تركيا مع سوريا بشكل حاد بعد عام ٢٠١١، مما أثر على الاستقرار الاقتصادي الإقليمي. جاء التدخل التركي في سوريا بتكلفة اقتصادية واجتماعية باهظة، لا سيما بسبب سياساتها المتعلقة باللاجئين والاضطرابات الاقتصادية الناجمة عن الحرب.

11-2- أزمة اللاجئين السوريين

تستضيف تركيا حاليا أكبر عدد من اللاجئين في العالم، مع ما يقرب من ٣.٦ مليون لاجئ سوري. في حين تم الإشادة بهذا بوصفه جهدا إنسانيا، إلا أنه أدى أيضا إلى تحديات داخلية، بما في ذلك الضغط الاقتصادي، وتزايد كراهية الأجانب، والنقاشات السياسية حول إعادة اللاجئين إلى الوطن. من خلال استضافة هذا العدد من اللاجئين، تعكس سياسات تركيا كلا من المخاوف الإنسانية وجهدا استراتيجيا لإدارة التكاليف طويلة الأجل لهذا النزوح. ومع ذلك، يمكن النظر إلى الضغوط المالية واحتمال عدم الاستقرار الاجتماعي بسبب تزايد كراهية الأجانب من خلال عدسة واقعية على أنها ثمن ضروري ولكنه مكلف لضمان المصلحة الإقليمية والنفوذ السياسي (Kırışçi, K.,2019).

(Kırışçi, K.,2019).

تستضيف تركيا حوالي ٣.٦ مليون لاجئ سوري، ما جعلها أكبر دولة مستضيفة للاجئين في العالم. لكن هذا العبء الإنساني تم تحويله تدريجياً إلى أداة ضغط سياسية على الاتحاد الأوروبي، خاصة بعد اتفاقية ٢٠١٦ التي نصت على ضبط الهجرة مقابل دعم مالي وسياسي من بروكسل.



وبهذا السياق، يمكن اعتبار إدارة ملف اللاجئين جزءاً من سياسة واقعية براغماتية، تعكس استخدام الموارد المتاحة (السكان، الموقع الجغرافي) لتحقيق مكاسب سياسية واستراتيجية. (Kırıřçı, K.,2019)

11-٣-العواقب الاقتصادية

انخفضت تجارة تركيا مع سوريا بشكل حاد بعد عام ٢٠١١، مما أثر على الاستقرار الاقتصادي الإقليمي. قبل الحرب، كانت سوريا شريكا تجاريا رئيسا لتركيا، لكن الصراع عطل طرق التجارة وأدى إلى خسائر مالية كبيرة. علاوة على ذلك، تطلبت العمليات العسكرية التركية وتدابير أمن الحدود نفقات باهظة، مما زاد من كاهل اقتصادها. يظهر تعطل التجارة مع سوريا والضغط الاقتصادي الناجم عن أزمة اللاجئين التكاليف الاقتصادية للأعمال العسكرية وقرارات السياسة الخارجية. قد يجادل الواقعيون بأن هذه التكاليف متأصلة في السعي لتحقيق الأمن القومي والنفوذ، حيث أن التدخلات العسكرية غالبا ما يكون لها تداعيات اقتصادية يمكن أن تقوض استقرار الدولة على المدى الطويل. (Güven, H.,2022)

الخاتمة

يؤكد هذا البحث أن رد تركيا على انهيار سوريا متجذر بعمق في المبادئ الواقعية. أعطت البلاد الأولوية للأمن القومي من خلال التدخلات العسكرية، وانخرطت في التوازن القوى بطرق والارتباطات دبلوماسية والاستراتيجيات الاقتصادية، واستقادت من موقعها في المفاوضات الإقليمية. يمكن للدراسات المستقبلية أن تدرس العواقب طويلة المدى لسياسات تركيا على الاستقرار الإقليمي والاصطفافات الجيوسياسية العالمية.

يوضح رد تركيا على انهيار سوريا نهجا واقعيا في العلاقات الدولية، حيث سعت تركيا إلى تأمين حدودها، ومنع الحكم الذاتي الكردي، وتأكيد النفوذ الإقليمي. ومع ذلك، أدت هذه الإجراءات أيضا إلى تكاليف اقتصادية وتحديات دبلوماسية وتوترات اجتماعية مرتبطة بأزمة اللاجئين. من الآن فصاعدا، ستحدد قدرة تركيا على إدارة علاقاتها مع الجهات الفاعلة العالمية والإقليمية النجاح طويل الأجل لسياساتها في سوريا. تؤكد الدراسة أن السلوك التركي تجاه الأزمة السورية يُمثل تطبيقاً عملياً لمبادئ النظرية الواقعية في العلاقات الدولية. فقد استندت التحركات التركية إلى حسابات القوة والمصلحة والأمن، وهو ما انعكس في مواقفها العسكرية والدبلوماسية. لقد نجحت أنقرة في فرض



وجودها كفاعل إقليمي لا يمكن تجاهله، رغم التحديات الدولية والداخلية، مما يدل على أن الديناميكيات الواقعية ما زالت تحكم السلوك الدولي، خاصة في البيئات غير المستقرة. وتُظهر نتائج البحث أن استجابة تركيا لانهيار الدولة السورية كانت محكومة إلى حد كبير بالمصالح القومية والمفاهيم الأساسية للنظرية الواقعية. فقد سعت أنقرة إلى تعظيم نفوذها الإقليمي، وتقليل التهديدات الأمنية على حدودها الجنوبية، لا سيما تلك المتعلقة بالجماعات الكردية المسلحة. كما قامت بتوظيف ملفات إنسانية مثل اللاجئين، وعلاقاتها الدبلوماسية مع روسيا والولايات المتحدة لتحقيق توازن استراتيجي في بيئة جيوسياسية مضطربة.

أما التحليل يُظهر أن تركيا لم تتصرف بدافع أيديولوجي أو إنساني صرف، بل اعتمدت على منطق القوة، والاستقلالية الاستراتيجية، وتعظيم المكاسب ضمن منطق "السياسة الواقعية". وقد تجلت هذه المقاربة في قراراتها العسكرية، تحالفاتها المتغيرة، واستخدامها للأدوات غير التقليدية في السياسة الخارجية. تشير نتائج التحليل إلى أن السلوك التركي في سوريا يتسق بدرجة كبيرة مع مبادئ النظرية الواقعية، وخصوصاً الواقعية الهجومية والبنوية. فقد سعت تركيا إلى تعظيم قوتها، ردع التهديدات، وتعديل موازين القوى لصالحها ضمن بيئة إقليمية ودولية مضطربة. كما تم توظيف الأبعاد الإنسانية والجغرافية كأدوات قوة ناعمة تُستخدم ضمن استراتيجية واقعية شاملة.

الحلول المقترحة والنظرة المستقبلية

اقترحت الحكومة التركية مناطق آمنة لتسهيل عودة اللاجئين، على الرغم من أن هذه المبادرات واجهت عقبات لوجستية وسياسية. تم تقديم برامج الاندماج الاقتصادي للاجئين، لكن استدامة استضافة ملايين النازحين لا تزال غير مؤكدة. بالإضافة إلى ذلك، في الوقت الذي تسعى فيه تركيا إلى تطبيع العلاقات مع سوريا، قد أصبح جهود إعادة الإعمار الاقتصادي أولوية في المفاوضات المستقبلية. تسلط جهود تركيا لإنشاء مناطق آمنة والدفع من أجل إعادة اللاجئين إلى الوطن، فضلاً عن اهتمامها بإعادة الإعمار الاقتصادي في سوريا، الضوء على نهج واقعي يخدم فيه النفوذ الاقتصادي وإعادة الإعمار الغرض المزدوج المتمثل في الاستقرار الإقليمي وتعزيز المصالح الوطنية. (Demirtaş, S.,2023).

١. التوصيات



٢. على صناع القرار الأتراك العمل على إعادة تقييم الانخراط العسكري طويل الأمد في سوريا، من خلال تبني استراتيجيات استباقية أكثر اعتماداً على أدوات القوة الناعمة والدبلوماسية متعددة الأطراف.

٣. يجب على تركيا تعزيز علاقاتها مع المنظمات الدولية لتقليل عزلتها المتزايدة بسبب سياساتها الأمنية الصلبة، لاسيما تجاه الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

٤. يُنصح بمواصلة دراسة السياسة الخارجية التركية من زوايا نظرية متعددة، لا سيما الليبرالية والبنائية، لفهم الأبعاد المعقدة لصنع القرار في تركيا الحديثة.

٥. على المؤسسات الأكاديمية التركيز على جمع وتحليل بيانات ميدانية جديدة من المناطق الحدودية والمناطق الآمنة لتقييم التأثيرات طويلة الأمد للسياسة التركية على الاستقرار السوري.

٦. ضرورة قيام الباحثين مستقبلاً بتحليل ديناميكي تفاعلي يجمع بين الواقعية والنظريات البنائية لفهم التحول في الهوية والدور التركي.

٧. يُوصى بصياغة سياسات عربية تتفهم حدود الدور التركي دون الاصطدام به، مع بناء مواقف واقعية قائمة على المصالح لا على الأيديولوجيا.

٨. تطوير أطر إحصائية وميدانية لرصد أثر التدخلات التركية على البنية السكانية والاقتصادية في شمال سوريا.

٩. تعزيز الحوار الإقليمي برعاية دولية للحد من تفاقم الصراعات نتيجة الاصطفافات الإقليمية المتباينة

1.Alban,R.F.(2011). Lebanese American University (Doctoral dissertation, American University Turkey).

2.Al-Muqdadi, S. W., Omer, M. F., Abo, R., & Naghshineh, A. (2016). Dispute over water resource management—Iraq and Turkey. Journal of Environmental Protection, 7(8), 1039-1053. <https://doi.org/10.4236/jep.2016.78092>

3.Al-Radad, O. (2024). A new era for Turkish-Syrian ties? Fikra Forum. Washington Institute for Near East Policy. <https://www.washingtoninstitute.org/pdf/view/18913/en>

4.Aras,B.(2009). Turkey and the Middle East: Frontiers of the New Geographic Imagination. Australian Journal of International Affairs, 63(1), 27–42. <https://doi.org/10.1080/10357710802666116>

5.Barkey,H.J.(2024). What Role Is Turkey Playing in Syria's Civil War? Middle East Program. Published on December 6, 2024.



- 6.D'Alema,F.,2017. The evolution of Turkey's Syria policy (pp. 1-18). Istituto Affari Internazionali
- 7.Davutoğlu, A. (2001). Strategic depth: Turkey's international position. Beirut: Arab Scientific Publishers, Inc.SAL.
- 8.Demirtaş,S.(2023). Turkey's Syrian Policy: Challenges and Prospects. Istanbul: Koç University Press.
- 9.Erdoğan, R. (2020). Strategic Balancing: Turkey's Relations with the U.S. and Russia in Syria. Middle East Policy Journal, 92(4), 85-104.
10. German, M., & Tan, T. (2021). Understanding Russian and Turkish State-National Interests in the Syrian Conflict through the Neo-Realism Paradigm. Open Journal of Political Science, 11, 706-720. <https://doi.org/10.4236/ojps.2021.114045>
11. Gönül, B. , (2020). Security Dynamics in the Middle East. London: Routledge.
12. Haid, H. (2020). Assessing Control and Power Dynamics in Syria: De Facto Authorities and State Institutions. Chatham House. Retrieved from https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/2020-11/2020-11-11-control-power-syria-mehchy-haid-khatib_0.pdf
13. İçduygu, A. (2015). Syrian Refugees in Turkey: The Long Road Ahead. Migration Policy Institute. <https://www.migrationpolicy.org/research/syrian-refugees-turkey-long-road-ahead>
14. Islam, T. (2016). Turkey's AKP foreign policy toward Syria: Shifting policy during the Arab Spring. International Journal on World Peace, 33(1), 45-68.
15. Gürçan, M. (2019). Assessing the Post-July 15 Turkish Military: Operations Euphrates Shield and Olive Branch. The Washington Institute for Near East Policy, Policy Notes (59). <https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/assessing-post-july-15-turkish-military-operations-euphrates-shield-and-olive>
16. Güven, H. (2022). Economic Consequences of Turkey's Syria Policy. Journal of Middle Eastern Economics, 78(2), 64-89.
17. Jervis, R. (1978). Cooperation under the Security Dilemma. World Politics, 30(2), 167-214.
18. Kırışçi, K. (2019). Turkey and Syrian Refugees: A Political Perspective. Brookings Institution.
19. Kırışçi, K. (2013). "Turkey's Foreign Policy in the Middle East: A New Vision or a New Reality?" Middle East Policy, 20(1), 1-15.
20. Kırışçi, K. (2014). Syrian Refugees and Turkey's Challenges: Going Beyond Hospitality. Brookings Institution. <https://www.brookings.edu/articles/syrian-refugees-and-turkeys-challengesgoing-beyond-hospitality>
21. Lister, C. (2017, July 5). The Syria Effect: Al-Qaeda Fractures. Hudson Institute. <https://www.hudson.org/national-security-defense/the-syria-effect-al-qaeda-fractures>



22. Mearsheimer, J.J. (2001). The tragedy of great power politics. New York: W.W.Norton & Company.
23. Morgenthau, H. J. (1948). Politics among nations. The struggle for power and peace. New York, Knopf.
24. Morris, C. (2005). The New Turkey. Granta Books.
25. Öniş, Z. (2014). Turkey's Foreign Policy Shift in the Middle East. Turkish Review, 21(4), 65-78.
26. Özkan, Behlül. (2012). From Distance to Engagement: Turkish Policy Toward Syria. Insight Turkey, 14(2).
27. Phillips, C. (2016). The Battle for Syria: International Rivalry in the New Middle East. Yale University Press.
28. Şahin Mencütek, Z., Gökalp Aras, N. E., & Balamir Coşkun, B. (2020). Turkey's response to Syrian mass migration: A neoclassical realist analysis. Uluslararası İlişkiler / International Relations, 17(68), 93–111. <https://www.jstor.org/stable/26980738>
29. Stanicek, B. (2019). EPRS | European Parliamentary Research Service. Members' Research Service. PE 642.284 – November 2019.
30. Stein, A. (2017). Turkey's Military Operations in Syria: Operation Euphrates Shield. Middle East Institute. Retrieved from <https://www.mei.edu/publications/turkeys-military-operations-syria-operation-euphrates-shield>
31. Taşpınar, Ö. (2015). "Turkey and the Arab Spring: Between Islam and Realism." Foreign Policy Analysis, 9(3), 101-118.
32. Ülgen, S., & Kasapoğlu, C. (2017). Operation Euphrates Shield: Aims and Gains. Carnegie Endowment for International Peace. Published on January 19, 2017.
33. Waltz, K. N. (1979). *Theory of International Politics*. Addison-Wesley.
34. Yılmaz, E. (2021). Turkey and the European Refugee Crisis. Cambridge University Press.
35. Zan, F. (2021). Turkey's NATO Relations Amidst Syrian Conflicts. Foreign Policy Analysis, 101(5), 91-117.
36. Zorlu, T. (2018). The Astana Process and Regional Diplomacy in Syria. Middle Eastern Affairs Journal, 134(2), 120-140.

المواقع الإلكترونية

37. Reuters. (2025, February 28). Erdogan says new phase started in efforts for 'terror-free' Turkey after Ocalan call.